

الْعَامِلُ بِالرِّيَا مِنْ كِبَائِرِ الْإِثْمِ

لِلْأَسْتَاذِ: عَمِّهِ سَلَامَةٌ

بين حين وآخر يطرح سؤال حول التعامل بالفوائد الربوية من جانب بعض الذين ما زال بهم حنان الى تطبيق الشريعة الاسلامية رغم الظروف المادية التي شددت عليهم الخناق ، وسدت امامهم سبل التعامل وفق قوانين السماء ، مما شككهم ودفعهم الى التساؤل حول ما عليه الاكثريّة الغالبة من ناس هذا العصر ، وما هم فيه منغمسون ومتخبطون من تعاطي الربا في شتى أنواعه واللوانه اخذا وعطاء ، بيعا وسلفا ، حتى كاد يختلط امر الحلال والحرام في هذا المجال ، الا من عصم الله من الافراد والامم ، فحسنى هذا التساؤل المتكرر ان اساهم بالكتابة في الاموضوع ، لا لاجل ان آتي بجديد ، بل مذكرا فحسب ببعض ما استطيع جمعه وتأليفه مما ورد في كتاب الله وسنة رسوله واجتهادات علماء الاسلام ، لعل « الذكرى تنفع المؤمنين » (1) .

معنى الربا لغة وشرعا ؟

الربا في اللغة : الزيادة ، يقال اربى فلان على فلان ، اي زاد عليه ، ويسمى المكان المرتفع ربوة ، لزيادة فيه على سائر الامكنة ، قال الله

(1) سورة الذاريات : 55 .

تعالى : « فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت » (2) أي تحركت بالنبات وانتفخت ، وقال جل شأنه : « ان تكون أمة هي أربى من أمة » (3) أي أكثر عدداً .

ومعناه شرعا لا يبعد عن معناه لغة ، وهو كل زيادة تحصل على رأس المال ، أو الفضل الخالي عن العوض المشروط في البيع (4) ، وتكون هذه الزيادة في أشياء مخصوصة كما نصت السنة المشرفة ..

والربا محرم بالكتاب والسنة والاجماع ، قال الله تعالى : « واحل الله البيع وحرم الربا » (5) ، وروى ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه « لعن آكل الربا ومؤكله وشاهديه وكاتبه » (6) ، واجمعت الأمة الإسلامية على أن الربا محرم .

والتعامل بالربا في الاسلام من كبائر الآثام ، قال عليه الصلاة والسلام : « اجتنبوا السبع الموبقات ، قيل ما هي يا رسول الله ؟ قال :

الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات » (7)

والربا من المحرمات في التصرف بين الناس ، لانه يتنافى والعدل الالهي في التعامل بالمساواة .. قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله عاطفا له على محرمات الاعيان : « أو من التصرفات : كالمسر ، والربا ، وما يدخل فيها من بيع الفرر وغيره لما في ذلك من المفسد التي نبه الله عليها ورسوله » (8) .

(2) سورة فصلت : 39 .

(3) سورة النحل : 92 .

(4) « الربا » ، أبو الاعلى المودودي ص : 80 ، والبسوط للسرخسي ج 12 ص : 109 .

(5) البقرة : 275 .

(6) نيل الاوطار ج : 5 ص : 290 .

(7) رواه مسلم ؛ انظر تفسير القرطبي ج : 3 ، ص : 364 .

(8) الفتاوي ج : 29 ، ص : 46 .

الربا محرم كله كثيره وقليله

رحمة بالعباد جاء التشريع الحكيم متدرجا حسب المناسبات والاحداث في النهي عن بعض المحرمات المألوفة ، ليتمكن المكلفون بإمكانيتهم ومداركهم العقلية المحدودة من التغلب عليها ونبذها ، فحرم عليهم الربا - كالخمر - في مراحل ، كما ذهب الى ذلك بعض العلماء (9) :

نزلت اول آية مكية في الربا تنفي لمن أعطى او اقترض مالا لغيره يقصد من وراء عمله أن يجني زيادة ، أن يكون له ثواب عند الله في الآخرة ، ولم تتعرض صراحة للحرمة او استحقاق العذاب ، ولكنها في نفس الوقت أشادت بمن أعطى ماله صدقة في سبيل الله لا يرجو جزاء ولا شكورا ، فقال تعالى : « وما آتيتم من ربا لتربو في أموال الناس فلا يربو عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون » (10) .

ثم تلتها حسب الحاجة آيات مدنية على هذا الترتيب ؛ جاءت الآية الثانية درسا وعبرة قصها علينا القرءان الكريم من سيرة اليهود الذين حرم الله عليهم الربا فأخذوه وأكلوه . . فاستحقوا لذلك وعيد الله بالعقاب : « وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذابا أليما » (11) فكان في سياق الآية تلويح ولفت نظر المسلمين أن يعتبروا ويتدبروا مليا عاقبة تعاطي الربا الذي لا يبشر بخير ، وإن أمرا في شأنه ينتظرهم .

وفي المرحلة الثالثة ورد النهي صراحة ولكنه متجسه الى تلك العمليات الربوية المضاعفة الواقعية التي كان الجاهليون الفوها في قوله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة وأتقوا الله لعلكم تفلحون » (12) .

وفي نهاية المطاف ، وقد تهيات النفوس ، وانتبه الوجدان لاستقبال العلاج الشافي في شأن الربا ، جاءت آيات المرحلة الرابعة بالتحريم

(9) مجلة الدوحة ، العدد : 94 ، ص : 70 .

(10) سورة الروم : 39 .

(11) سورة النساء : 161 .

(12) سورة آل عمران : 130 .

النهائي القاطع الذي لم يترك أي شائبة للشك والتردد فقال سبحانه :
 « الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من
 المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا
 فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد
 فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ... » (13) .

إذا كان تحريم الربا جاء متدرجا هكذا كتحریم الخمر ، وفق أسلوب
 التشريع الحكيم ، كما أراد رب العالمين المنفرد بعلمه ما يصلح العباد ،
 فما ذا بقي لبعض فلاسفة السفة في زعمهم أن يقولوا : حرم الله الربا إذا
 كان أضعافا مضاعفة ، أما إذا كان قليلا وعلى شكل فوائد فلا ؟ ! . فأتضح
 أن الربا محرم كله كثيره وقليله ..

ربا الفضل وربا النسيئة

جل الفقهاء قسموا الربا قسمين : ربا الفضل وربا النسيئة . ونوعه
 ابن رشد إلى أربعة أنواع ، فنص على مسألة « ضع وتعجل » الخلافية ،
 قال بعد ذكر ما يدخل فيه الربا من بيع ، أو دين تقرر في الذمة : « فأما
 الربا فيما تقرر في الذمة فهو صنفان : صنف متفق عليه وهو ربا الجاهلية
 الذي نهى عنه ، وذلك أنهم كانوا يسلفون بالزيادة وينظرون ، فكانوا
 يقولون : أنظرني ازدك ... والثاني ضع وتعجل .. وهو مختلف فيه ..
 وأما الربا في البيع ، فإن العلماء أجمعوا على أنه صنفان : نسيئة
 وتفاضل » (14) ، ولا اعتبار لما روى عن ابن عباس من إنكاره الربا في
 التفاضل حسبما روى عن أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 « إنما الربا في النسيئة » ، لأنه رجع عن القول باباحته إلى تحريره ، لما
 بلغه حديث أبي سعيد الخدري وعبادة بن الصامت .. وأول حديث
 أسامة تأويلات تتفق وما ذهب إليه جمهور العلماء (15) الذين صاروا إلى
 وجود الربا في الفضل والنسيئة معا ، لثبوت ذلك عن النبي صلى الله

(13) سورة البقرة : 275 .

(14) بداية المجتهد لابن رشد ج : 2 ، ص : 96 .

(15) شرح النووي على مسلم ج : 7 ، ص : 20 - 22 .

عليه وسلم كما جاء في بيانه نلايات القرآنية الواردة في تحريم الربا مثل قوله سبحانه : « وأحل الله البيع وحرم الربا » (16) .

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يدا بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ والمعطي فيه سواء » (17) . ومع خلاف يسير في السياق ، روى مثله عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يدا بيد ، فإذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد » (18) .

اتفقت الروايتان في الحديث على أن الاشياء الربوية ستة ، كما اتفقنا في ترتيبها والمثيلة والانجاز ، وانفردت رواية أبي سعيد بتحميل تبعة المسؤولية في الزيادة على المقصود أولاً في العوض لكل واحد من طرفي عقد البيع ، بينما انفردت رواية عبادة بجواز التفاضل مع الانجاز اذا اختلفت هذه الاجناس .

الاجناس الربوية المنصوصة

تبيناً لما جاء في الآية الكريمة - ومثيلاتها - من تحريم الربا : « وأحل الله البيع وحرم الربا » ، ورد في السنة الشريفة التنصيص على ستة اجناس من الربويات - كما تقدم - لا يصح بيعها والتعامل بها على سبيل العوض بالتفاضل ، والنساء ما دامت متفقة في الجنس ، ويجوز التفاضل دون النساء اذا اختلفت في الجنس وهي : الذهب ، والفضة ، والبر ، والشعير ، والتمر ، والملح ، معنى هذا أنه لا يجوز بيع الذهب بالذهب الا بالمساواة مناجزة ، وكذلك بيع البر بالبر من المطاعم

(16) سورة البقرة : 274 .

(17) شرح النووي على مسلم ج : 7 ، ص : 10 .

(18) نفس المرجع والصفحة .

الاربعة ، اما اذا اختلفت في الجنس كبيع الذهب بالفضة ، والبر بالشعير ، فجائز بالتفصيل ، ولا يجوز بالنساء على حسب قول اغلب الائمة المشهور أن البر والشعير صنفان متميزان الا صنف واحد كما ذهب اليه الامام مالك .. وحجة قول الجمهور موافقة واقع اللغة في تسمية الاشياء باسمائها ، وسياق ورودها في الحديث السابق ، ويقوي ما ذهبوا اليه رواية أخرى لعبادة بن الصامت لدى ابي داود ، ورد في آخرها : « ... ولا بأس ببيع البر بالشعير والشعير اكثرهما يدا بيد ، واما نسيئة فلا » (19) .

علة الربا في الائمان والمطعومات

أجمع العلماء - عدا قتادة وطاوس واهل الظاهر - على أن الربا في هذه الاصناف المنصوصة يتعدى الى اشباهها في المعنى وعلة الحكم فجعلوها من التنبيه بالخاص يراد به العام . وقال اهل الظاهر : لا ربا في غير هذه الستة بناء على اصلهم في نفي القياس ، فكانت عندهم من الخاص المراد به الخاص ، ولا تتعدى بعلة مشتركة، ثم أن العلماء بعد ما اتفقوا على تعدية علة الحكم من هذه المنصوصة الى غيرها ، اختلفوا في علة الحكم الرابطة بين الاصل والفرع « ولكل واحد من هؤلاء القاسين دليل في استنباط الشبه الذي اعتبره في الحاق المسكوت عنه بالمنطوق به .. » (20) .

فعند المالكية ، علة ربا الفضل في الانواع الاربعة من الطعام ، الصنف الواحد من المدخر المقتات زيادة على صفة الطعام ، وفي الذهب والفضة الصنف الواحد أيضا مع كونهما رءوسا للاموال وقيما للمتلفات ؛ وهذه العلة هي التي تعرف عندهم بالقاصرة ، لانها ليست موجودة في غير الذهب والفضة ، واما علة منع النساء عندهم في الاربعة المنصوص عليها فهو الطعام والادخار دون اتفق الصنف ، ولذلك اذا اختلفت اصنافها جاز عندهم التفاضل دون النسيئة .

(19) سنن ابي داود ج : 3 ، ص : 248 .

(20) بداية المجتهد ج : 2 ، ص : 98 .

وتمسكت المالكية في استنباط هذه العلة الزائدة عن الطعم وهي الاقتيات والادخار ، فانه لو كان المقصود الطعم وحده لاكتفى بالتنبيه على ذلك بالنص على واحد من تلك الاربعة الاصناف المذكورة ، فلما ذكر منها عددا علم انه قصد بكل واحد منها التنبيه على ما في معناه وهي كلها يجمعها الاقتيات والادخار . أما البر والشعير فنبه بهما على أصناف الحبوب المدخرة ، ونبه بالتمر على جميع أنواع الحلوات المدخرة كالسكر والعسل والزبيب ، ونبه بالملح على جميع التوابل المدخرة لاصلاح الطعام ، وايضا فانهم قالوا : لما كان معقول المعنى في الربا انما هو ان لا يغبن بعض الناس بعضا وان تحفظ أموالهم ، فوجب ان يكون ذلك في اصول المعايش وهي الاقوات » (21) .

استصوب مصحح المعني في تعليقه بالهامش تعليل مالك بالاقتيات والادخار والشمية بعد ما رد احتجاج ابن قدامة بالخطب والاوام يستصلح به القوت في نقض علة مالك بالربا في الملح وشبهه مما يصلح به الطعام دونهما فقال : « فيه انه اراد ما يصح به القوت املح ، والادم والخطب ونحوه من الوقود لم يسمه أحد مصلحا للطعام ، فالحق ان قول مالك هو المعقول الموافق لنص الحديث ، فلا يقاس على السنة الاشياء الا ما حل محلها في كونه معيارا للأثمان والمعاملات كالنقدين ، او قوتا غالبا يدخر ، ومجرد الطعم او الكيل وانوزن لا يصلح علة لهذا التضييق على عباد الله ولو ارادهما الشارع لعبر بهما فأوجز واختصر » (22) .

وعلة منع التفاضل عند الشافعية في المطاعم الاربعة هو الطعم واتفاق الصنف . وعلة منع النساء الطعم دون اعتبار الصنف مثل قول المالكية ، وكذلك توافق الشافعية المالكية في علة منع التفاضل والنساء في الذهب والفضة في كونهما رؤوسا للأثمان وقيما للمتلفات ، فاذا اتفق الجنس منهما منع التفاضل والنساء معا ، واذا اختلف الجنس كبيع الذهب بالفضة منع النساء وجاز التفاضل .

أما دليلهم في تثبيت علتهم الشبهية فقالوا : « ان الحكم اذا علق باسم مشتق دل على أن ذلك المعنى الذي اشتق منه الاسم هو علة الحكم

(21) نفس المرجع ص : 97 - 98 .

(22) المعنى لابن قدامة الحنبلي ج : 4 ص : 127 .

مثل قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » فلما علق الحكم بالاسم المشتق وهو السارق علم أن الحكم متعلق بنفس السرفة . . وإن كان هذا هكذا ، وكان قد جاء من حديث سعيد بن عبد الله أنه قال : كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الطعام بالطعام مثلا بمثل » فمن البين أن الطعم هو الذي علق به الحكم « (23) .

أما الحنفية ، فعلة منع التفاضل عندهم في الستة واحدة ، وهو الكيل أو الوزن مع اتفاق الصنف ، وعلة منع النساء فيها اختلاف الصنف ما عدا النحاس والذهب ، فإن الإجماع انعقد على أنه يجوز فيها التفاضل .

ودليلهم في اعتبار المكيل والموزون أنه صلى الله عليه وسلم لما علق التحليل باتفاق الصنف واتفاق القدر ، وعلق التحريم باتفاق الصنف واختلاف القدر في قوله صلى الله عليه وسلم لعامله بخير من حديث أبي سعيد وغيره : « الا كيلا بكيل يدا بيد » ، رأوا أن التقدير . . : الكيل أو الوزن هو المؤثر في الحكم كتأثير الصنف . . .

ابن رشد : « إذا تؤمل الأمر من طريق المعنى ظهر (والله أعلم) أن علتهم (الحنفية) أولى العلة ، وذلك أنه يظهر من الشرع أن المقصود بتحريم الربا إنما هو لمكان الفبن الكثير الذي فيه ، وأن العدل في المعاملات إنما هو مقارنة التساوي ، ولذلك لما عسر أدراك التساوي في الأشياء المختلفة الذوات جعل الدينار والدرهم لتقويمها . . وأما الأشياء المكيلة والموزونة فلما كانت ليست تختلف كل الاختلاف ، وكانت منافعها متقاربة ، ولم تكن حاجة ضرورية لمن كان عنده منها صنف أن يستبدله بذلك الصنف بعينه إلا على جهة السرف ، كان العدل في هذا إنما هو بوجود التساوي في الكيل أو الوزن . . وإيضاً فإن منع التفاضل في هذه الأشياء يوجب أن لا يقع فيها تعامل لكون منافعها غير مختلفة ، والتعامل إنما يضطر إليه في المنافع المختلفة ، فإذا منع التفاضل في هذه الأشياء أعني المكيلة والموزونة علتان : أحدهما وجود العدل فيها ، والثاني منع المعاملة إذا كانت المعاملة بها من باب السرف . . » (24)

(23) بداية المجتهد ج : 2 ، ص : 97 - 98 .

(24) نفس المرجع ص : 98 - 99 .

والعلة عند الحنابلة يظهر أنها مقتبسة من علل ما ذهب اليه اصحاب المذاهب الثلاثة : الحنفية والشافعية والمالكية ؛ من بعض الوجوه ، وهي متأرجحة بينهم حسب روايات ثلاث .. عن الامام احمد :

« أشهرهن أن علة الربا في الذهب والفضة كونه موروون جنس ، وعلة الاعيان الاربعة مكيل جنس .. وهو قول النخعي والزهري والثوري واسحاق واصحاب الراي : فعلى هذه الرواية يجري الربا في كل مكيل أو موزون بجنسه مطعوما كان أو غير مطعوم .. ولا يجري في مطعوم لا يكال ولا يوزن لما روى ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين ، فاني أخاف عليكم الرماء » وهو الربا ، فقام اليه رجل فقال يا رسول الله أرايت الرجل يبيع الفرس بالافراس ، والنجبية بالابل ؟ فقال : « لا بأس اذا كان يدا بيد » رواه الامام احمد في المسند عن ابن حبان عن ابيه عن ابن عمر ..

ولان قضية البيع المساواة والمؤثر في تحقيقها الكيل والوزن والجنس فان الوزن أو الكيل يسوي بينهما صورة ، والجنس يسوي بينهما معنى ، فكانا علة ..

هكذا يتضح حسب هذه الرواية ان علة ربا الفضل عندهم اجتماع الكيل أو الوزن الى الجنس ، وعلة ربا النسيئة اتفاق الجنس واختلاف المنافع فيما لم يدخله كيل أو وزن كالحيوان .

(والرواية الثانية) ان العلة في الائتمان الثمنية ، وفيما عداها كونه مطعوم جنس ، فيختص بالمطعومات ويخرج منه ما عداها .. ونحو هذا قال الشافعي : « العلة الطعم والجنس شرط ، والعلة في الذهب والفضة جوهريية الثمنية غالبا فيختص بالذهب والفضة لما روى معمر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام بالطعام الا مثلا بمثل - رواه مسلم - ولان الطعم وصف شرف اذ به قوام الابدان ، والثمنية وصف شرف اذ بها قوام الاموال فيقتضي التعليل بهما .

(والرواية الثالثة) العلة فيما عدا الذهب والفضة كونه مطعوم جنس مكيلا أو موزونا ، فلا يجري الربا في مطعوم لا يكال ولا يوزن كالتفاح والرمان والخوخ والبطيخ والكمثرى والأترج والسفرجل . . لما روى عن سعيد بن المسيب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا ربا إلا فيما كيل أو وزن مما يؤكل أو يشرب » أخرجه الدارقطني وقال : الصحيح أنه من قول سعيد ومن رفعه فقد وهم . ولأن لكل واحد من هذه الاوصاف أثرا والحكم مقرون بجميعها في المنصوص عليه ، فلا يجوز حذفه ، ولأن الكيل والوزن والجنس لا يقتضي وجوب المائلة وإنما أثره في تحقيقها في العلة ما يقتضي ثبوت الحكم لا ما تحقق شرطه ، واطعم بمجردة لا تحقق المائلة به لعدم للمعيار الشرعي فيه ، وإنما تجب المائلة في المعيار الشرعي وهو الكيل والوزن ، ولهذا وجبت المساواة في المكيل كيلا وفي الموزون وزنا ، فوجب أن يكون الطعم معتبرا في المكيل والموزون دون غيرهما . والاحاديث الواردة في هذا الباب يجب الجمع بينها وتقييد كل واحد منها بالآخر ، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام الا مثلا بمثل يتقيد بما فيه معيار شرعي وهو انكيل والوزن . ونهيه عن بيع الصاع بالصاعين يتقيد بالمطعوم المنهى عن التفاضل فيه . . (25) .

جواز التفاضل في الجنسين يدا بيد لا نسيئة

لا خلاف في جواز التفاضل في الجنسين . . الا عن سعيد بن جبير - لانهما جنسان ، فجاز التفاضل فيهما كما لو تباعدت منافعهما ، ولا خلاف في اباحة التفاضل في الذهب بالفضة مع تقارب منافعهما ، فأما النساء فكل جنسين يجري فيهما الربا بعلقة واحدة كالمكيل بالمكيل والموزون بالموزون والمطعوم بالمطعوم عند من يعلل به فإنه يحرم بيع أحدهما بالآخر نساء بغير خلاف . . وذلك لقوله عليه السلام : « فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم يدا بيد » وفي لفظ : « لا بأس ببيع الذهب بالفضة والفضة أكثرهما ولا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثرهما يدا بيد ، وأما النسيئة فلا » رواه أبو داود . الا ان يكون أحد العوضين ثمنا والآخر مثمنا فإنه يجوز النساء بينهما بغير خلاف ، لأن

الشرع أرخص في السلم والاصل في رأس المال الدراهم والدنانير ، فلو حرم النساء ههنا لا نسد باب السلم في الموزونات في النقالب . . » (26) .

ربما النساء في الصنف الواحد غير الربوي

أما علة امتناع النسيئة في الربويات فهي الطعم عند مالك والشافعي ، وعلة مع النسيئة في غير الربويات مما ليس بمطعموم عند مالك ، فالصنف الواحد المتفق المنافع مع التفاضل ، وليس عند الشافعي نسيئة في غير الربويات ، وأما أبو حنيفة فعلة منع النساء عنده هو الكيل في الربويات ، وفي غير الربويات الصنف الواحد متفاضلا كان أو غير متفاضل (27) .

فلا يجوز عند مالك بيع شاه واحدة بشاتين وهما متفقتا المنافع الى أجل ، الا اذا اختلفتا في المنافع كأن تكون احدهما حلوبة والاخرى سميئة . وعند الشافعي كما يجوز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا من غير نسيئة يجوز بالنسيئة ، فيجوز شاة بشاة ، وشاة بشاتين نسيئة ونقدا . وأما أبو حنيفة فالمعتبر عنده في منع النسيئة - . . - هو اتفاق الصنف ، اتفقت المنافع او اختلفت ، فلا يجوز عنده شاة بشاة ولا بشاتين نسيئة وإن اختلفت منافعهما .

ودليل مالك في مراعاة منع النساء عند اتفاق الاغراض سد الذريعة ، وذلك انه لا فائدة من هذه للمعاملة الا ان يكون من باب سلف يجر نفعا وهو يحرم ، وقد قيل عنه انه اصل بنفسه : . . ويشهد لمالك ما رواه الترمذي عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الحيوان اثنان بواحد لا يصلح النساء ولا بأس به يدا بيد » ، وقال ابن المنذر : ثبت « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى عبدا بعبدتين أسودتين ، واشترى جارية بسبعة رؤس » وعلى هذا الحديث يكون بيع الحيوان بالحيوان يشبه ان يكون أصلا بنفسه لا من قبل سد ذريعة .

ودايل الحنفية حديث الحسن عن سمرة : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة » قالوا : وهذا يدل على تأثير الجنس على الانفراد في النسيئة .

(26) نفس المرجع ص : 130 .

(27) بداية المجتهد ج : ، ص : 99 .

ودليل الشافعي حديث عبد الله بن عمرو : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره ان يأخذ في قلائص الصدقة البعير بالبعيرين الى الصدقة » قالوا : فهذا التفاضل في الجنس الواحد مع النساء (28) .

الربا في النقدين

الربا في النقيدين قسمان : نسيئة وتفاضل :

1 - يحرم ربا النسيئة اجماعا في بيع الذهب بالفضة وهو الصرف، وفي بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة سواء كان ذلك مبادلة في المسكوك او مراطلة في المسكوك او المصوغ او النقار ، فلا يجوز التأخير في شيء من ذلك كله .. ومن أدلة منع النساء في النقيدين ، حديث عمر : « الورق بالذهب ربا الا هاء وهاء .. » .

2 - ويحرم ربا التفاضل في بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة في المراطلة والمبادلة ، فلا يجوز ان يكون بينهما زيادة اصلا ، بل يجب ان يكون مثلا بمثل عند الجمهور .. (29)

ما يعد صنفا واحدا من الربويات ..

في باب الربا اختلف العلماء فيما يعد صنفا واحدا مؤثرا في التفاضل مما لا يعد .. في مسائل كثيرة منها : القمح والشعير - وقد تقدمت الاشارة اليهما - ذهب مالك والاوزاعي الى انهما صنف واحد ، حكاه مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب ، وحجة مالك انه عمل سلفه بالمدينة ، وحجة اصحابه سماعا ، ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« الطعام بالطعام مثلا بمثل » فقالوا : اسم الطعام يتناول البر والشعير ، وهذا ضعيف ، لانه عام تفسره لاحاديث الصحيحة ، وقياسا ، فانهم عددوا كثيرا من اتفاقيهما في المنافع ، والمتفقة المنافع لا يجوز التفاضل فيها ..

(28) نفس المرجع ص : 100 - 101 .

(29) القوانين الفقهية لابن جزي ص : 214 - 216 .

وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنهما صنفان ، ودليلهما سماعا قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تبيعوا البر بالبر والشعير بالشعير الا مثلا بمثل » فجعلهما صنفين ، وفي بعض طرق عبادة بن الصامت « وبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم ، والبر بالشعير كيف شئتم ، والملح بالتمر كيف شئتم يدا بيد » ، وصحح هذه الزيادة الترمذي ، ودليلهما قياسا أنهما شيان اختلفت أسماؤهما ومنافعهما ، فوجب أن يكونا صنفين ..

ابن رشد : « وسبب الخلاف تعارض اتفاق المنافع فيها واختلافها ، فمن غلب الاتفاق قال : صنف واحد ، ومن غلب الاختلاف قال : صنفان او اصناف » (30) .

واختلف الأئمة كذلك في الصنف الواحد من اللحم الذي لا يجوز فيه التفاضل فقال مالك : اللحوم ثلاثة أصناف : لحم ذوات الأربع صنف ، ولحم ذوات الماء (الحيتان) صنف ، ولحم الطير كله صنف .. وهذه الأصناف الثلاثة مختلفة يجوز فيها التفاضل . وقال أبو حنيفة : كل واحد من هذه أنواع كثيرة ، والتفاضل فيها جائز الا في أنواع الواحد بعينه .

وللشافعي قولان : أحدهما مثل قول أبي حنيفة ، والآخر أن جميعها صنف واحد ، فمثلا : أبو حنيفة يجيز لحم الغنم بالبقر متفاضلا ، ومالك لا يجيزه ، والشافعي لا يجيز بيع لحم الطير بلحم الغنم متفاضلا ، ومالك يجيزه .

ودليل الشافعي قوله عليه الصلاة والسلام : « الطعام بالطعام مثلا بمثل » ، ولأنها إذا فارقتها الحياة زالت الصفات التي كانت بها تختلف ، ويتناولها اسم اللحم تناولوا واحدا . ودليل المالكية أن هذه أجناس مختلفة فوجب أن يكون أحدها مختلفا . والحنفية تعتبر الاختلاف الذي في الجنس الواحد من هذه ... مثل الاختلاف الذي بين التمر والبر والشعير .. والحنفية أقوى من جهة المعنى ، لأن تحريم التفاضل إنما هو عند اتفاق المنفعة (31) .

(30) بداية المجتهد ج : 2 ، ص : 101 - 102 .
(31) نفس المرجع والصفحة ، قابله بالقوانين الفقهية ص : 218 .

الربا وضغط العوامل الاقتصادية

تتسع منطقة تحريم الربا ثم تضيق تحت ضغط العوامل الاقتصادية، فالربا منذ قديم العصور كان معروفا ومتعاملا به ومحدد الفوائد عند قدماء المصريين .. وفي القوانين البابلية والاشورية وعند الاغريق والرومان . ولكن الشرائع السماوية - اليهودية والمسيحية والاسلام - وسعت من منطقة تحريم الربا الى حد كبير ، وحرمته تحريما قاطعا .

حرمة اليهودية - المنحرفة - في التعامل بين اليهود دون غيرهم من الناس « فلا يجوز ليهودي أن يقرض بالربا يهوديا مثله ، ولكن يجوز له أن يقرض بالربا غير اليهودي » . وحرمة المسيحية حسبما جاء في الانجيل : « اذا اقرضتم لمن تنتظرون منهم المكافأة ، فأى فضل يعرف لكم ! .. ولكن .. افعلوا الخيرات واقرضوا غير منتظرين عائدتها ، وأذن يكون ثوابكم جزيلا » ، (الآيتان : 34 و 35 من الفصل السادس من انجيل لوقا) (32) .

وحرمة الاسلام تحريما قاطعا الى حد اعلان الحرب على متعاطيه ، فقال تعالى : « يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله .. »

ولكن اصحاب هذه الديانات ما لبثوا ان ضيقوا من نطاق تحريم الربا تحت ضغط العوامل الاقتصادية - كما زعموا - فتعاملوا به بحيل مختلفة وطرق ملتوية ، اخذه اليهود وأكلوه قديما كما حكى عنهم القرآن الكريم : « واخذهم الربا وقد نهوا عنه واكلهم أموال الناس بالباطل .. » (النساء : 161) . واستباحوه علنا وتوسعوا فيه حتى صاروا محوور الدورة المالية حديثا ؛ من بيوتهم يخرج المال قراما تافها واليها يعود ضخما كثيرا . وتعاملت به المسيحية شيئا فشيئا أيضا ، فأباححت الفائدة في بعض الحالات الاستثنائية ؛ جوزت للمقرض ان يتقاضى من المقرض تعويضا عن خسارة أصابته بسبب القرض ، كما جوزت لجمعيات القرض

(32) مصادر الحق للسنيوري ج : 3 ص : 194 - 195 .

الحسن . . أن تتقاضى فوائد يسيرة على المال الذي تقرضه ، تعويضاً عما تتجشمه من المصروفات في دفع أجور العمال وفي إدارة العمل (32) .

أما المسلمون - وهم المعنيون بالحديث في كل ما يكتب ويوجد في سبيل الربا - فبعد عصور الاسلام الزاهرة ، في القرون الاربعة الاولى من الهجرة ، صاروا يتناسون الوعيد الشديد المصاحب لتحريم الربا ، امام ضغط الحاجة من جانب الفقراء ، وتحت وطأة حب المال وجمعه والتهافت عليه من جانب الاغنياء الذين خف في قلوبهم الوازع الديني ، فأحدث بعضهم حيلة للتعامل بالربا ظاهرها البيع الصحيح او القرض الحسن وباطنها عين الربا الذي حرمه الله ورسوله ، وبعض صور هذه الحيل لكثرة استعمالها بين الناس ، أعطى لها فقهاء الاسلام أسماء معينة تعرف بها مثل : العينة ، وضع وتعجل ، وأنظرني أزدك ، والمزابنة ، وبيعوع الأجبال ، والمحلل ، . . يصف ابن رشد الحفيد واحدة منها وهي « العينة » فيقول : « وصورة التذرع منه الى الربا المنهى عنه ان يقول رجل لرجل : أعطني عشرة دنائير على أن أدفع لك الى مدة كذا ضعفها ، فيقول له : هذا لا يصلح ، ولكن أبيع منك سلعة كذا ، لسلعة يسميها ليست عنده بهذا العدد ، ثم يعمد هو فيشتري تلك السلعة فيقبضها له بعد ان كمل البيع بينهما ، وتلك السلعة قيمتها قريب مما كان سألها أن يعطيه من الدراهم قرضاً فيرد عليه ضعفها » (33) .

وفي هذا المعنى (تعامل الناس بحيل الربا) . حمل ابن القيسم الجوزية حملة شعواء على فريق من الفقهاء تشددوا في ربا الفضل الى حد أصبح معه تعامل الناس من قبيل المستحيل ، بينما تساهلوا في ربا النساء الذي حرمه القراء باتفاق العلماء وأخضعوه لحيل مختلفة فقال : « واذا كان أرباب الحيل يجوزون بيع عشرة بخمسة عشر في خرقة تساوي فلساً ويقولون : الخمسة في مقابلة الخرقة ، فكيف ينكرون بيع الحلية بوزنها وزيادة تساوي الصناعة ؟ ! وكيف تأتي الشريعة الكاملة الفاضلة التي بهرت العقول حكمة وعدلاً ورحمة وجلالة باباحة هذا وتحريم ذلك ؟ ! وهل هذا الا عكس للمعقول والفطر والمصلحة ؟ والذي يقضي منه

(33) بداية المجتهد ج : 2 ، ص : 110 .

العجب مبالغتهم في ربا الفضل اعظم مبالغة ، حتى منعوا بيع رطل زيت برطل زيت . . ، وحرموا بيع مد حنطة ودرهم بمد درهم . وجاءوا الى ربا الفضل النسيئة ففتحوا للتحيل عليه كل باب ، فتارة بالعينة وتارة بالمحل ، وتارة بالشرط المتقدم المتواطأ عليه ، ثم يطلقون العقد من غير اشتراط ، وقد علم الله والكرام الكاتبون والمتعاقدان ومن حضر انه عقد ربا مقصود وروحه بيع خمسة عشر مؤجلة بعشرة نقدا ليس الا : ودخول السلعة كخروجها حرف جاء لمعنى في غيره « (34) .

حكم الربا وجزاء المرابى

1 - حكم عقد الربا الفسخ لا يجوز بحال ، لانه محرم بالكتاب والسنة والاجماع - كما تقدم - ، ولما رواه الأئمة - واللفظ لمسلم - عن أبي سعيد الخدري قال : جاء بلال بتمر برني فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أين هذا » ؟ فقال بلال : من تمر كان عندنا رديء ، فبعت منه صاعين بصاع لمطعم النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك : « أوه عين الربا لا تفعل ولكن إذا أردت أن تشتري التمر فبعه ببيع آخر ثم اشتريه » ، وفي رواية : « هذا الربا فردوه ثم بيعوا تمرنا واشتروا لنا من هذا » . قال علماؤنا (المالكية) فقوله : (أوه عين الربا) أي هو الربا المحرم نفسه لا ما يشبهه ، وقوله (فردوه) يدل على وجوب فسخ صفقة الربا وانها لا تصح بوجه ، وهو قول الجمهور ، خلافا لابي حنيفة حيث يقول : ان بيع الربا جائز بأصله من حيث هو بيع ، ممنوع بوصفه من حيث هو ربا ، فيسقط الربا ويصح البيع ، ولو كان على ما ذكر لما فسخ النبي صلى الله عليه وسلم هذه الصفقة ، ولامره برد الزيادة على الصاع ولصحح الصفقة في مقابلة الصاع « (35) .

2 - وجزاء المرابى عند الله في الآخرة واضح من القرآن الكريم ، حيث توعد في آيات متتالية بخمس عقوبات : احدها التخييط : « لا يوقمون ألا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس » . الثاني :

(34) اعلام الموقعين ج : 2 ، ص : 161 - 162 ، ط . دار الجيل - بيروت .

(35) تفسير الرطبي ج : 3 ، ص : 358 .

المحقق : « يحق الربا » . الثالث الحرب : « فاذنوا بحرب من الله ورسوله » . الرابع الكفر : « وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين » . الخامس الخلود في النار : « ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » (36) .

روى ابن عباس انه يقال يوم القيامة لآكل الربا : خذ سلاحك للحرب .

أما جزاء المرابى في الدنيا ، بعد دعوته الى التوبة والتخلي عن الربا يقتل كالمرتد ان كان يجحد حرمة ، وان كان يقر بها ومع ذلك يتعامل به يحارب ويقاوم حتى يتركه ، قال ابن عباس : « من كان مقيما على الربا لا ينزع عنه فحق على امام المسلمين ان يستثيبه ، فان نزع والا ضرب عنقه ، وقال قتادة : أوعد الله اهل الربا بالقتل فجعلهم بهرجا أينما تقفوا . . ، وقال ابن خوير منداد : ولو ان اهل بلد اصطلحوا على الربا استحلالا كانوا مرتدين ، والحكم فيهم كالحكم في اهل الردة ، وان لم يكن ذلك منهم استحلالا جاز للامام محاربتهم . الا ترى ان الله تعالى قد اذن في ذلك فقال : « فاذنوا بحرب من الله ورسوله » (37) . والحكم بقتل المرابى محمول - كما سبق - على ان يتعاطاه مستحلالا له ، اما اذا اعتقد حرمة وغلب على امره في التعامل به ، فانه لا يقتل ، بل يحارب ويمنع منه حتى يتركه ، لانه لا خلاف بين اهل العلم ، انه ليس بكافر اذا اعتقد تحريمه » (38) .

وبعد ، فهذه نقاط سمح بها الوقت ان يأتي عليها البحث المتواضع في « الربا » من خلال الكتب في واقعه الديني والتاريخي . . اما حال « الربا » في عالمنا المعاصر ، فقد أصبح التعامل به غير مقتصر على الافراد وبعض الشعوب ، بل صار منتشرًا وشاملاً لكل الامم والدول ؛ غنيها وفقيرها ، من لم يتعامل به مباشرة يجبر على التعامل به عن طريق غير مباشر ، وقد حصل صدق خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(36) الميسوط للسرخسي ج : 12 ، ص : 109 .

(37) تفسير القرطبي الجامع لاحكام القرآن ج : 3 ، ص : 363 .

(38) احكام القرآن للجصاص ج : 1 ، ص : 471 .

« يأتي على الناس زمان لا يبقى احد الا اكل الربا ومن لم ياكل الربا اصابه غباره » (39) . ولا يخرج الامة الاسلامية من لؤة « الربا » الا الاتحاد والتعاون على ايجاد البديل للمصارف الربوية الحالية ، بانشاء شركات تعاونية وبيوت مال خالية من الفوائد الربوية لاقتصادها وفق اوامر الكتاب والسنة ، وما ذلك على همة قادتها ولعمائها وشعوبها المؤمنة المخلصة بميز ، والله ولي الهداية والتوفيق .

(39) تفسير القرطبي ج : 3 ، ص : 364 .